فضيحة التيبوت دوم وتداعياتها على الشأن الداخلي للولايات المتحدة الاميركية ١٩٢١-١٩٢٩

الأستاذ الدكتور
أيمن كاظم حاجم
Ayman.hachem@uobasrah.edu.iq
الأستاذ المساعد الدكتور
نوفل كاظم مهوس
Nawfal.mhawis@uobasrah.edu.iq
جامعة البصرة ـ كلية التربية للعلوم الانسانية ـ قسم التاريخ

The Teapot Dome scandal and its repercussions on the internal offairs of the United States of America 1921 - 1929

Prof. Dr.
Aymen K. Hachem
Assistant.Prof.Dr.
Nowfal K.Muhawis
University of Basrah، College of Education Humanities، Department Of History

الملخص:

تناول البحث فضيحة التيبوت دوم (فضيحة ابريق الشاي) وهي فضيحة عقود الايجار لحقول احتياطات النفط في ولايتي وايومنغ وكاليفورنيا التي عقدت وفق صفقات مشبوهة دفعت بها الرشوة للوزراء الاميركيين من قبل مالكي شركات النفط الذين حصلوا على تلك الصفقات الاستثمارية وما رافقها من وتداعياتها وتأثيراتها على الادارة الاميركية في عهدي الرئيسين وارن ج.هاردينغ وخلفه الرئيس كالفين كوليدج.

هذه الفضيحة التي كشفت خيوطها أبرامها الغير قانونية الصحافة الاميركية، دافعةً مجلس الشيوخ الاميركي لعقد جلسات استماع للمشتبه بتورطهم فيها، قبل ان يعين الرئيس كوليدج مستشارين خاصين لتحقيق في مجريات وظروف عقدها ومدى تطابقها مع القوانين والانظمة الفدرالية المعول بها في الولايات المتحدة آنذاك. وانتهت بإقامة دعاوي مدنية واخرى جزائية في عدة محاكم فدرالية انتهت بإدانة المتورطين فيها من الوزراء وزجهم السجن بتهمة تعاطي الرشوة والاستغلال الوظيفي لتحقيق الكسب الغير مشروع.

الكلمات المفتاحية: فضيحة، إبريق الشاي، وارن ج هارينغ، البرت فالكون فال، الك هيلز، بوينا فيستا، دوهيني، سينكلير.

Abstract

The research covered the teapot scandal (which is the scandal of lease contracts for oil reserves in the states of Wyoming and California that were concluded according to deals that were paid by bribes to American ministers to conclude them) and its implications and effects on the United States of America during the era of Presidents Warren J. Harding and his successor, President Calvin Coolidge. This scandal was revealed by the American press, and soon the Senate held hearings of the suspects in it, before President Coolidge appointed special advisers to investigate the processes and conditions of its contract and the extent of its conformity with the federal laws and regulations in force in the United States. And ended with the filing of civil and criminal cases in several federal courts, which ended with convicting the ministers involved in them and throwing them to prison on charges of bribery and employment exploitation to achieve illegal gain.

Key Words: Scandal, Teapot, Warren J. Harding, Albert Bacon Fall, Elk Hills, Buena Vista, Doenby, Sinclair.

المقدمة:

قد تأتي الفضائح في الولايات المتحدة الاميركية وتذهب دون ان تسلط عليها الاضواء، لكن تبقى فضيحة ابريق الشاي أحد ابرز تلك الفضائح ان لم تكن أجراؤها على الاطلاق في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية. فهي عبارة عن مخطط دراماتيكي خطط بجرأةً مذهلة، كاد خلاله حفنة من أباطرة النفط بالتعاون والتنسيق مع المسؤولين الحكوميين الفاسدين ان يسيطروا على ابرز حقول احتياطيات النفط فيها بطريقة النصب والاحتيال. اذ كانت على حد تعبير السيناتور توماس جيه والش رئيس لجنة الاراضي والمسوحات العامة في مجلس الشيوخ الذي كلف بتولي التحقيق الاولي فيها عبر ادارة جلسات الاستماع لمتورطين فيها، بأنها "أعظم سرقة معروفة في بلادنا، أو ربما أي بلد آخر".

سميت الفضيحة بـ"ابريق الشاي" نسبة الى حقل احتياطي نفط وزارة البحرية بولاية وايومنغ المعروف بأسم تيبوت دوم – Teapot Dome، اذ اطلقت عليه هذه التسمية بسبب وجود تكتل صخري فيه يشبه ابريق الشاي، وهو احد الحقول الى جانب حقلي الك هيلز وبوينا فيستا في ولاية كاليفورنيا التي كانت مدار مضمون الفضيحة وتداعياتها.

أختير عام ١٩٢١ بداية للبحث لان هذا العام شهد اصدره الرئيس وارن ج. هاردينغ الامر التنفيذي ذي العدد ٣٤٧٤ في تشرين الثاني، الذي نص على نقل ادارة حقول احتياطات النفط من وزارة البحرية الى وزارة الداخلية وليضعها تحت وصاية وزير الداخلية البرت فالكون فال، والذي لم يتوان عن تأجيرها الى اثنان من كبرى شركات استثمار النفط في الولايات المتحدة في ظل صفقة شابها الكثير من الغموض، ولتوجه اليه بعد الكشف عنها تهم جنائية منها استغلال منصبه لتحقيق كسب غير مشروع، فضلاً علن الرشوة والاحتيال وادين بها.

في حين كان عام ١٩٢٩ نهاية للدراسة لان هذا العام شهد نهاية للدعاوي الجنائية واصدار المحاكم الفدرالية الاحكام النهائية بحق المتورطين بالفضيحة بالتبرئه أو الادانه بالاعتماد على قرار هيئات المحلفين واستناداً الى مجريات التحقيق المضي والمتعب الذي قام به المستشارين الخاصين الذين كلفهم الرئيس كيلفن كوليدج بمتابعته

خلفية تاريخية:

مع مطلع القرن العشرين شهدت الولايات المتحدة الاميركية تغيراً رئاسياً تمثل بتولي الرئيس ثيودور روزفلت – Theodore Roosevelt [١] رئاسة البيت الابيض عام ١٩٠١، هذا التغيير الذي كان قد وضع اهداف روزفلت وتطلعاته عندما كان يشغل منصب نائب وزير البحرية في عهد الرئيس ويليام ماكنيلي – William McKinley [٢] المتمثلة برفع قدرة وقوة القوات البحرية الاميركية موضع التطبيق الفعلي والعملي، من أجل تحقيق طموحات الولايات المتحدة الاميركية المرتبطة بتوسيع حدودها الى ما وراء البحار أو ما يسمى بـ" الازرق الكبير الداكن The Big Sea [٣] اذ سعى الى تنفيذ هذه الطموحات المشبعة بالنزعة الاستعمارية الشوفينية التي جاءت كنتيجة حتميه لعدد من دعاه التوسع الذي كان هو احدهم، وهم الضابط والجيوستراتيجي الاشهر في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية الفريد ثاير ماهان – Alfred Thayer Mahan [٤] صاحب المقولة الشهيرة " ان من يملك البحر يملك اليابسة "، وكذلك الداعية جون فسك – John Fiske الذي ألف كتاباً في هذا المجال ونشره بعنوان "بيان المصير– Manifest Desting" [٥] واخرون، وقد كانت وسيلته في تطوير قدرة وفاعليه القوه البحرية الى جانب زيادة اعداد قواتها ورفع قدرتهم القتالية هو زيادة سرعة السفن عبر تحويلها من سفن تعتمد في تشغيلها على الفحم الى الاعتماد على زيت الوقود– Fuel Oli [٦] ولاسيما في اعقاب اكتشاف النفط في ولايتي وايومنغ – Wyoming وكاليفورنيا – California، فبدأت في وزارة البحرية الاميركية عملية شاقة وطويله تتضمن تحويل سفنها من سفن تعتمد على الفحم إلى سفن تعمل بزيت الوقود بالكامل، هذا التحول كانت الغاية من تحقيق امرين الاول: زيادة سرعة السفن وكفائتها، فالسفن التي تعمل بالفحم كانت مثقلة ومقيدة الحركة بقيود وزن الفحم الحجري الذي تحمله، بينما كان زيت الوقود اخف بكثير من الفحم مما يزيد من قدرة السفن على الحركة والمناوره والسفر والشحن لمسافات طويلة، والثاني: ان هذا التحول سيلغي حاجتها إلى محطات الفحم المتباعدة جغرافياً والتي تقع في اغلبها في محطات خارج حدود الولايات المتحدة الاميركية في دول حليفه لها في المحيطين الاطلسي والهادئ[٧]. ولضمان توفير الوقود الكافي لسفن وزاره البحرية الاميركية، وخوفاً من أن تكون القوة البحرية "مشلولة" في حالة الطوارئ، ووضعت الحكومة الفدرالية اداره حقول النفط في الولايات الواقعة في أقصى

الغرب من اراضيها وتحديداً في ولايتي وايومنغ وكاليفورنيا تحت ادارة وزير البحرية، لاستخدامه كاحتياطي لتزويد سفن وزارته بالوقود، بشرط عدم ضخ النفط الحقول إلا في حالة طوارئ، وقد استمر هذا الحال في عهد الرئيسين ويليام هاورد تافت - William H. Taft [٨] وودرو ويلسون -Woodrow Wilson [٩] اللذان توليا رئاسة الولايات المتحدة الاميركية أبان المدة ١٩٠٩-١٩٢٠[١٠].

المبحث الاول

اصول الفضيحة وجذورها

في الرابع من حزيران عام١٩٢٠، كان الكونغرس الاميركي قد اصدر قانون عرف باسم قانون التخصيص البحري - The reserves through the naval appropriation اجاز بموجبه لوزير البحرية الذي كان آنذاك لا يزال يحتفظ بسلطة ادارة احتياطي النفط في حقول ولايتي ووايومنغ وكاليفورنيا منذ عهد الرئيس تافت، التعاقد مع الشركات النفطية لغرض "التنقيب والتطوير والاستخدام والتشغيل" لحقول النفط، وفقًا لتقديره بشكل مباشر أو بموجب عقد استثماري أو عقد إيجار أو غير ذلك، لاستخدام أو تخزين أو تبادل أو بيع منتجات النفط والغاز أو من جميع مشتقات النفط المستخرجة من حقول الاحتياطيات النفط في غرب الولايات المتحدة "[١١]. ووفقًا لتقديرات المسح الجيولوجي آنذاك كانت مساحة الحقول قد قدرت بـ ٢٨٣٢٨كم٢، وعلى الرغم من ان حقل تيبوت دوم[١٢] - Teapot Dome في ولايه ووايومنغ كان الحقل الأصغر من حيث المساحة، الا انه احتوى على نفط أكثر بكثير من نظيراته في ولاية كاليفورنيا. الا ان الحقول في تلك الولايتين وخصوصاً حقل التيبوت دوم لم يتم تطويرها بالمقارنة مع الحقول الاخرى المجاورة لها[١٣]. وهذا الامر له معنى ودلاله وهي ان الولايات المتحدة الاميركية قد سخرت الاحتياطات النفطية الغنية في الحقول اعلاه لصالح وزارة البحرية ولا يحق لاحد التدخل بالاستثمارات فيها استخراجاً أو تطويراً الا بموافقة وزير البحرية.

أثناء ذلك وتحديداً في عام ١٩٢١ انتقلت رئاسة الولايات المتحدة الاميركية من الديمقراطيين الى الجمهوريين عندما فاز مرشحهم وارن ج هارينغ - Warren G. Harding[١٤]،برئاسة الولايات المتحدة الاميركية، فأصدر الاخير أمراً تنفيذيًا ذي العدد ٣٤٧٤

في تشرين الثاني من نفس العام، نُقل بموجبه الادارة و السيطرة على حقول نفط وهي الحقل الاول:حقل آلك هيلز- Elk Hills والحقل الثاني: حقل بوينا فيستا- Buena Vista وكلا الحقلين في مقاطعة كيرن - Kern بولاية كاليفورنيا، والحقل الثالث: هو حقل التيبوت دوم في وادي سالت كريك - Salt Creek بمقاطعة ناترونا-Natrona بولاية وايومنغ [١٥]. من وزارة البحرية إلى وزارة الداخلية. لكن لم يتم تنفيذ ذلك الامر حتى العام التالي اي عام ١٩٢٢، وذلك عندما أقنع وزير الداخلية البرت باكون فال-Albert Bacon Fall [١٦]وزير البحرية إدوين سي دينبي- Edwin C. Denby بنقل السيطرة على الحقول النفطية اعلاه الى وزارته[١٧].

ولربما سائل يسأل ماهي الدوافع الكامنة وراء مساعي وزير الداخلية فال لأقناع وزير البحرية دينبي بنقل ادارة الحقول لوزارته، ومن خلال التتبع التأريخي لحياه الوزير فال وجدنا ان الاخير كان من المقربين من الرئيس هاردينغ وهو واحد اعضاء ما يعرف تاريخياً بأسم اوهايو جانج - The Ohio Gang، وهم مجموعة من السياسيين والاصدقاء الشخصيين والمقربين للرئيس هاردينغ، الذين عينوا في مناصب رفيعة في حكومته، ليسوا لانهم كانوا يمتلكون الخبره أو المهارة اللازمة وانما لمجرد قربهم منه. اذ كان تعيين فال بهذا المنصب مكسباً شخصي غير متوقع ولا مستحق له، فهو كان عضواً في مجلس الشيوخ الاميركي منذ عام ١٩١٢ الا انه وطيلة مده تعينه كسيناتور لم يكن قد حقق مكاسباً ماديه لا بل كان غارقاً بالديون[١٨] ومتهرباً من دفع الضرائب. وفي ظل الأجواء المتساهلة لإدارة صديقه الرئيس هاردينغ، كان فال قد أكتشف الصيغة السرية لتحويل منصبه الجديد كوسيله لتحقيق ثروة مالية شخصيه بعد ما عانى وحسب وصفه "تسع سنوات عاصفةً وعجاف في مجلس الشيوخ". اذ كان الصلاحيات التي انيطت به كوزيراً للداخلية مثالية ومواتيه بشكل كبير لتحقيق للربح في ظل عدم خضوعه للرقابة من قبل الادارة التي يرأسها صديقه. فكان هذا المنصب بمثابه دعوة وجهت له من قبل الرئيس من أجل "العودة إلى الحياة الطبيعية"[١٩] اذ تزامن هذا التوجه لدى فال (السعي لاستغلال منصبه لتحقيق ربح مادي خاص) وراء فهمه السيء لشعار كان قد رفعه الرئيس هاردينغ مع توليه الرئاسة وهو "ان العمل الرئيسي للشعب الأميركي هي الأعمال التجارية" فأدام هذا الشعار الزخم والرغبة لدى بعض الساسة وعلى رأسهم الوزير فال للسعي من اجل تحقيق الثروة والثراء عبر السيطرة على

موارد البلاد أو تسخيرها لمصالحهم الشخصية فكان النفط واحتياطاته الضخمة في ولايتي وايومنغ وكاليفورنيا هدفاً لتطلعاتهم هذه[٢٠].

وبناءً على ما تقدم، لا نستبعد ان يكون فال هو من اقنع الرئيس هاردينغ وتحت ضغوط متواصلة عليه من اجل اصدار الامر التنفيذي ٣٤٧٤ والخاص بنقل السيطرة على احتياطات النفط في ولايتي ووايومنغ وكاليفورنيا من وزارة البحرية الى وزارته بسبب شغفه ورغبته في تحقيق الثروة والربح.

فبالرجوع الى خلفيه فال وسمعته الشخصية، كان قرار الرئيس هاردينغ محط موجهَ من الانتقادات والتي عبرت عن قلق جدي لدى الكثير من افراد وزارة البحرية ضباطً وجنود الذين انتقدوا القرار بقوة، مشيرين في ثنايا انتقادهم ان فال لن يحمي احتياطات النفط. اذ نقل عن احد ادميرالات البحرية انه قال " يمكننا ان نقول وداعاً لنفطنا"[٢١]. ولاسيما ان فال كان حتى وقتاً قريبا ولاسيما عندما كان في مجلس الشيوخ في لجنة الاراضي والمسوحات – Public Lands Committee آنذاك يشجع ويدعوا الى التنمية التجارية والصناعية عبر منح الشركات الاميركية عقود استثماريه الاراضي والموارد الاتحادية استثناءً من قانون التأجير العام في الولايات المتحدة الاميركية، وهذا بحد ذاته نظر اليه المنتقدين انه تحريفاً مشبوهاً لقانون اتحادي[٢٢].

في تلك الاثناء وبعيداً عن اصوات المعارضة كان فال قد نجح بأقناع وزير البحرية دينبي انه افضل منه في ادارة الحقول، كونه يمتلك خبره في مجال الاستثمار والتطوير بحكم عمله في لجنه الاراضي والمسوحات في مجلس الشيوخ. وما ان انتقلت العائدية والسيطرة على الحقول الى وزارة الداخلية حتى شرع الوزير فال بتطبيق ما كان يرنوا اليه تحت ذريعة تحقيق التنمية التجارية والاقتصادية. ففي تشرين الثاني عام ١٩٢١ بدء فال باتخاذ التدابير الاولية لمنح عقود استئجار حقلي الك هيلز وبوينا فيستا في ولاية كاليفورنيا، وكان الاقرب لنيل عقد الاستئجار والتطوير لهما هو صديقه المقرب واحد بارونات النفط في الولايات المتحدة الاميركية أدوارد ل. دوهيني – Edward L. Doheny [٢٣] مالك شركة بان اميركان بتروليوم – Pan-American Petroleum، ففي ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٢١ قدم دوهيني للوزير فال ما اسماه بـ(القرض)، وحسب ما تشير المصادر في هذا الصدد ان دوهيني كان

قد وضع مبلغ (١٠٠٠٠٠) دولار في حقيبة يد سوداء وارسلها الى شقة فال بواسطة ابنه[٢٤].خلال نفس الفترة وتحديداً في ٣١ كانون الاول كان فال قد تلقى برقية من بارون اخر من بارونات النفط في الولايات المتحدة وهو هاري أف. سينكلير- Harry F. Sinclair [٢٥] ملك شركة ماموث اويل كومباني - The Mammoth Oil Company تفيد أن سينكلير ومحاميه يريدون رؤيته لتباحث بشأن " مسألة ملحة وهامة للغاية." وفي نفس اليوم استقبل وزير الداخلية فال في مزرعته في مدينة ثري ريفرز- Three Rivers بولاية نيومكسيكو كل من سينكلير ومحاميه العقيد ج. زيفيلي - Colonel J.W. Zevely هم وزوجاتهم وعدة أشخاص آخرين بقوا في المزرعة لمدة ثلاثة أيام، خلال النهار كانوا يذهبون لصيد الغزلان والسمان والديوك الرومية البرية، في الليل كانوا يتباحثون بشأن استئجار شركته لحقل التيبوت دوم في ولاية وايومنغ، والذي يُعتقد أنه غني باحتياطيات النفط اذا ما قورن بحقول ولاية كاليفورنيا. وفي هذا اللقاء ناقش فال عقد ايجار حقل التيبوت دوم الى سينكلير و الملفت للنظر انه على هامش اللقاء كان سينكلير قد ناقشوا احتياجات مزرعة فال للمواشي، فبعد أن عاد سنكلير إلى منزله أشارت المصادر ان مزرعة فال تلقى فال (٧) عجول و(٦) خنازير وحصان انكليزي اصيل[٢٦].

في الاول شباط من عام ١٩٢٢ كانت صفقة عقد الايجار حقلي الك هيلز وبوينا فيستا في ولاية كاليفورنيا قد ابرمت بين فال ودوهيني،هذه الصفقة التي منحت شركة بان - اميركان بتروليوم الحق الحصري في التنقيب واستخراج النفط من هذه الحقول لمده ٢٠ عاماً،كما حصلت الشركة ايضاً على حقوق حصرية للتنقيب عن النفط واستخراجه لاراضي نفطية مؤكدة مساحتها (٣٠) الف دونم، قدرت ارباحها ب(١٠٠) مليون دولار على ان تقوم الشركة ببناء صهاريج تخزين للنفط في بيرل هاربر-Pearl Harbor ، وأقامة مصفاة لتكرير النفط في ولاية كاليفورنيا،ومد خط انابيب لضخ النفط الى ميناء بيرل هاربر لتزويد سفن البحرية بالوقود. في ذلك الوقت كانت هنالك شركتان اخريتان قد ابدتا اهتمامهما بعقد الاستئجار الا ان فال اشترط واصر على استحصال موافقة الكونغرس على العقد المقترح قبل تنفيذه[٢٧].

في الثالث من شباط التقى كل من وزير الداخلية فال ورئيس شركة ماموث اويل

كومبني السيد سينكلير بالادميرال جون روبنسون -، Admiral John Robison رئيس مكتب الهندسة في وزارة البحرية والمسؤول عن ادارة احتياطات النفط في الحقول الثلاث عندما كانت تحت ادارة وزير البحرية قبل قرار ٣٤٧٤ اذ اجتمعوا في مكتب فال لتحديد شروط عقد الايجار، والذي نص على منح وزارة الداخلية شركة الماموث عقد ايجار لحقل تيبوت دوم بالكامل لمدة ٢٠ عاماً، بالمقابل تقوم شركة سينكلير ببناء صهاريج تخزين النفط على المحيط الاطلسي، وبناء انابيب تربط حقل التيبوت بهذه الصهاريج، ومصفاة لتكرير النفط في ولاية وايومنغ وكل ذلك من عائدات حصة وزارة البحرية من النفط المستخرج على ان تحول بقية العائدات من العقد الى وزارة الخزانة الاميركية. خلال هذه المناقشات اشار المشاركون في الاجتماع بأنه ينبغي عليهم الحصول على رأي من النائب العام دوجيرتي-Attorney General Daugherty حول قانونية عقد الايجار لكن فال رفض فكرة الطلب (رأي قانوني من دوجيرتي) وقال "إنه هو نفسه كان محامياً لسنوات عديدة ولا يحتاج لآراء قانونية "[٢٨]. وبهذه الطريقة قام فال بحماية نفسه وتأمين ارباحه الجانبية من الصفقتين من خطر المدعي العام. وليوقع عقد الايجار بين وزارة الداخلية وشركة ماموث ورئيسها سينكلير في ٧ نيسان[٢٩].

بعد توقيع العقد مع شركة ماموث، أرسل فال صهره وشريكه في العمل إم تي. إيفرهارت - M.T. Everhart، لرؤية سينكلير في حي الريلرود- Railroad الواقع بالقرب من ساحة ريلرود في العاصمة واشنطن دي سي. وفي هذا اللقاء قدم سينكلير مبلغ قدره (١٩٨٠٠٠) دولار إلى إيفرهارت كان الاخير قد سلمها لفال. وبعد ذلك بوقت قصير كان إيفرهارت تلقى من سينكلير ايضاً مبلغ (٣٥٠٠٠) دولار على شكل سندات،كما قدم سينكلير قرض بمبلغ (٣٦٠٠٠) دولار نقداً،اودع في حسابات فال المصرفية في ولايتي نيو مكسيكو وتكساس. ما ان اودعت في الحسابات المصرفية حتى بدأ فال بسداد الضرائب المترتبة والمستحقة الدفع منذ عام ١٩١٢ على مزرعته والاراضي والعقارات التي يملكها[٣٠].

المبحث الثاني

اكتشاف الفضيحة وتداعياتها

على الرغم من الجهود التي بذلها فال للحفاظ على سرية صفقة عقود الايجار، الا أنها

كشفت للعلن بعد وقت قصير من توقيعه عقد حقل التيبوت، فقد كان هنالك مصدر داخلي من مكتبه قد سرب معلومات الى صحيفة وول ستريت جورنال- The Wall Street Journal، ولم تتوان الاخيره عن فضح الامر عبر نشر مقال على صفحتها الاولى لعددها الصادر في ٢٢ نيسان عام ١٩٢٢ تحت عنوان" عقد الايجار في التيبوت دوم". احدث خبر المقال ضجةً فورية وكبيرة في اوساط شركات استخراج النفط وصناعته، مؤديةً الى تدفق سيل من الشكاوى للحكومة لمعرفة الاسباب وراء عدم اخضاع العقود الى عروض تنافسيه قبل الاحالة، كما ثارت ثائرة اعضاء الكونغرس الذين عبروا عن غضبٍ وامتعاض شديدين حول ما اثير بشأن العقود. على اثر ذلك اصدر مجلس الشيوخ بالإجماع القرار رقم ٢٧٧ في ٢٥ نيسان عام ١٩٢٢، الذي نص على قيام لجنة الأراضي والمسوحات العامة بإجراء تحقيق حول الموضوع[٣١]. اذ حدد السناتور مايلز بويندكستر- Senator Miles Poindexter، وهو جمهوري من واشنطن، المسأله الاهم التي تحتاج لحل من قبل اللجنه وهي " هل ان الوسائل التي اعتمدتها الحكومة للقيام بعقد الايجار بهذه الطريقة وفق هذه البنود ب هي الوسائل المناسبة، وأفضلها، والتي يمكن الحصول عليها لتحقيق أقصى استفادة للحكومة". رداً على قرار مجلس الشيوخ كان الرئيس قد وقف الى جانب صديقه فال وبعث برساله رئاسية الى مجلس الشيوخ يؤيد فيها ان السياسة التي اعتمدها وزير الداخلية لتأجير(عقود الايجار) لحقول احتياطات البحرية تم تقديمها الي قبل اعتمادها، وان خطه ايجار الحقول كانت كاملة الموافقات القانونية وحظيت بموافقتي في جميع مراحلها[٣٢].

في أعقاب رسالة الرئيس الى مجلس الشيوخ التي اعطت فال زخمً وقوة لموقفه وليرسل هو الاخر رسالة إلى مجلس الشيوخ، يخبر بها المجلس بأنه يمتثل لأمر الرئيس هاردينغ التنفيذي الصادر في ٣١ آيار ١٩٢١ الذي يمنحه الإذن بإدارة حقول احتياطيات نفط البحرية وبالتالي كان عقد الإيجار مناسبًا، كما أصر فال أيضًا على أنه ناقش عقد إيجار حقل التيبوت دوم مع وزير البحرية دينبي وبحسب اقواله " ان وزير الداخلية كان قد بموجب هذا الأمر في تواصل وتشاور مستمر وتعاون مع وزير البحرية "[٣٣].

لم يعبأ مجلس الشيوخ برسالة الرئيس أو وزير الداخلية اليه حول أصولية العقود وقانونيتها، وليقدم طلباً حمل الرقم ٢٨٢ في ٢٩ نيسان الى وزارتي البحرية والداخلية،

يتضمن تزويده لجنة الاراضي والمسوحات بمعلومات وكشف كامل عن تفاصيل العقود، وتحديداً ما أذا تم ابرامها دون وجود مزايدات تنافسية، رد مكتب وزير الداخلية على طلب مجلس الشيوخ اذ ابلغ مجلس الشيوخ ان الوزير "خارج المدينة"[٣٤] الامر الذي اثار الشكوك حول تورط فال.

إلا ان نائب وزير الداخلية ادوارد فيني - Edward Finney حاول تدارك الامر وسارع بتقديم تقرير عقلاني مفصل الى مجلس الشيوخ أشار فيه "...الى ان عقود الايجار لم تتعارض مع القوانين والسياسات الفدرالية، وان الوزير عمل على اجراؤها بالتعاون الوثيق مع البحرية " مبرراً ان ابرام العقود كان يصب في مصلحة العامة ولاسيما مصلحة سفن وزارة البحرية، وذلك عندما اخبر مجلس الشيوخ ان احتياطات النفط الخام الموجودة في الحقول الاخرى، لم يكن مناسباً للسفن وان الوزير اضطر الى استبداله بزيت النفط وخزنه في الصهاريج التي تم انشاؤها من اجل تقليل التبخر. كما جادل فيني في تقريره حول ان حقل التيبوت كان سيواجه خطراً رهيباً لولا اسراع وزير الداخلية بعقد صفقة ايجاره، وذلك لان حفر العديد من حقول النفط بالقرب منه، ادى الى ضياع الملايين من براميل النفط من الحقل بسبب التسرب[٣٥].

إلاّ ان تحقيق مجلس الشيوخ المتنامي في الصفقة بين فال وسينكلير كان قد افضى الى حصول مجلس الشيوخ على معلومات تفيد بان ايفرهارت صهر فال كان قد التقى بسينكلير في بلده ريلرود يوم ٢٢ أيار اذا اجتمع الاثنان في السيارة الشخصية لسينكلير وبدوره قدم إيفرهارت لمضيفه شيكًا بمبلغ (١١٠٠٠) دولار عن قيمة الماشية المشحونة من مزرعته إلى مزرعة فال في وقتٍ سابق[٣٦].

في غضون اشهر من الحدث كان مجلس الشيوخ صعد من تحقيقاته حول العقود، وليتضح كل شيء تقريباً، وهو ان وزير الداخلية فال الذي كان يعاني من ضائقة مالية حادة وضرائب مؤجلة الدفع يعود تاريخها لعام ١٩١٢،كان قد تلقى عرضاً مغرياً من قبل سينكلير ودوهيني،مقابل حصول شركاتهما على عقود الإيجار لحقول احتياط نفط البحرية،اذ بلغ مجموع الاموال التي تلقاها فال(٤٠٩٠٠٠) دولار على شكل سندات أو نقد اي ما يعادل (٥٦٠٠٠٠٠) دولار في الوقت الحاضر، الا ان هذا المبلغ اقل بمئات المرات من قيمة العقود

التي كانت ستحصل عليها الحكومة الفدرالية لو كانت عرضت عقود ايجارها وفق القوانين والسياسات الفدرالية، اذ كان من الممكن تأجيرها بمبلغ (١٠٠)مليون دولار. كما ان التفسير الذي قدمه إيفرهارت حول المبلغ الذي اودع بحساب فال على انه قرض كان غير عقلانياً ولا منطقياً في محاولةً منه لنفي أي تفسير للمعاملة على أنها رشوة. كما بدأت الشكوك تزداد وتتحول الى قناعةً عندما اطلع مجلس الشيوخ على اوليات العقود ليظهر في الوثائق ان الجزء المخصص لتوقيع وزير الداخلية على وثيقة العقد ممزق، وان الاجزاء المتبقية من نص العقد لم يتم العثور فيها على اي توقيع لفال[٣٧].

بناءً على ما توفر لدى مجلس الشيوخ من ادله، قرر المجلس في كانون الاول عام ١٩٢٢ فتح تحقيق رسمي حول عقود الايجار، وما اذا ما كان الرئيس هاردينغ يمتلك صلاحية نقل احتياطات حقول النفط الى وزاره الداخلية وانه هو من سمح لفال بعقد تلك العقود. عند ذلك قدم فال استقالته من منصب وزير الداخلية للرئيس هاردينغ في ٤ اذار عام ١٩٢٣، وكان الرئيس قد قبلها قبل ان يعرض عليه مقعداً في المحكمة العليا الا ان فال رفض ذلك[٣٨].

على اثر تداعيات الفضيحة وتطوراتها عقد الرئيس مؤتمراً صحفي في نيسان عام ١٩٢٣ حاول فيه ابعاد الشبهات عن شخصه وعلاقاته بباورنات النفط وعلى رأسهم سينكلير،ففي هذا المؤتمر كان قد اخبر الصحفي ويليام آلن وايت -William Allen White قائلاً " ليس لدي مشكلة مع أعدائي ويمكنني التعامل معهم، أصدقائي... أصدقائي الملعونيين هم الذين يسببون لي المتاعب ويجعلوني امشي طوال الليل... "[٣٩]. وربما بهذا التصريح حاول الرئيس تبرئة نفسه من التورط بالفضيحة، فهنالك بعض المؤشرات والدلائل التي توحي لنا ان الرئيس هاردينغ كان على علاقة بسينكلير. ولربما استفاد منه في بعض التعاملات، ففي ايار وفي صفقةً مثيرةً للريبة والشك اشترى الرئيس صحيفة ماريون ستار- The Marion Star، التي حول اسمها الى صحيفة هاردينغ - Harding's newspaper، اذ اعتقد البعض أن سينكلير هو من نسق الصفقة ولا يستبعد ان يكون هو من اشتراها له مقابل التستر على صفقة التيبوت وعدم فضحها. كما أخبر الرئيس زوجته فلورنس-Florence ان بعض الأصدقاء يخططون لأخذنا مع حوالي (٥٠) من اصدقائهم برحلة بحرية حول العالم لمدة عامً كامل مدفوعة التكاليف، بمجرد انتهاء مدتنا الرئاسية. ومن المحتمل أن تكون

هذه الرحلة هي من ترتيب سينكلير وشركته اذ كانت الرحلة ستتم على متن يخت سينكلير الفاخر. فبدء التستر على الامر والدليل ان الرئيس كان قد سأل وزير التجارة والرئيس المستقبلي للولايات المتحدة هربرت هوفر- Herbert Hoover، "يقيناً انت علمت بالفضيحة الكبيرة في إدارتنا، فلو كنت مكاني ما الذي كنت ستفعله.. لصالح الامه والحزب هل ستفضحه علناً أم أنك ستدفنه " فنصح هوفر الرئيس بأنه سيفضح الامر. لكن هاردينغ رفض ذلك تحت ذريعة الخوف من التداعيات السياسية عليه وعلى الامه، لأنه هو نفسه كان قد وافق شخصيًا على خطة فال لاستئجار احتياطيات النفط (على الرغم من أنه ربما لم يكن قد أولى اهتماماً كبيراً لما وافق عليه)[٤٠].

تحت الضغط الهائل الذي ولدته فضيحة التيبوت دوم "ابريق الشاي"، قرر الرئيس هاردينغ القيام برحلة هو وعائلته الى الغرب الاميركي، هذه الرحلة التي اسماها برحلة "النوايا الحسنه حول الامة"، واصفاً اياها ومشيراً لها بأعتزاز على انها رحلة التفاهم- Voyage of Understanding [٤١]وفي حزيران انطلق الرئيس هو وزوجته فلورنس بالرحلة اذ اتجهوا الى منتزه يلوستون بارك - Yellowstone Park في ولاية الاسكا - Alaska، ثم عرجوا الى جنوب ولاية سان فرانسيسكو - San Francisco، الا ان الرئيس هاردينغ كان قد مرض هنالك، وبعد ايام قليله توفي فجأةً في ٢ آب عام ١٩٢٣ عن عمر يناهز ٥٧ عاماً في فندق بالاس-Palace Hotel في سان فرانسيسكو[٤٢]. ولا نستبعد ان يكون القلق والتعب الذي سببه سلوك اصدقائه المقربين الذين عينهم في مناصب رفيعة في ادارته ومنهم فال وارتباطه بقضيه عقود الايجار التي باتت تعرف بفضيحة ابريق الشاي كانت سبباً في تراجع شعبيته ثم وفاته المفاجئة. اذ مات بخيبة الامل والارهاق.

المبحث الثالث

التحقيقات ومحاكمة المتورطين

خلفَ الرئيس هارينغ في اليوم التالي نائبه كاليفن كوليدج - Calvin Coolidge[٤٣] في الرئاسة،الذي تعامل مع الفضيحة بشكل منهجي وقانوني للغاية، لتفادي ادارته أي ضرر قد يلحق بسمعتها من جرائها. ووجه رسالة الى مجلس الشيوخ لمواصلة تحقيقاته بشأن عقد ايجار حقل التيبوت الذي بات يعرف بفضيحة ابريق الشاي.

بدأت جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ، وذلك عندما عقدت لجنة الاراضي والمسوحات العامة المكلفة بالتحقيق اولى جلساتها في ١٥ تشرين الاول عام ١٩٢٣،ونظراً لعدم اكتمال النصاب، اذ حضر الجلسة ثلاثه اعضاء فقط، تم تأجيل الجلسة الى يوم ٢٣ من نفس الشهر. وقد كانت هذه هي المرة الاولى والوحيدة التي تعقد فيها لجنة مجلس الشيوخ للاراضي والمسوحات العامة ويتم تأجيلها لعدم اكتمال النصاب القانوني(٤٤).

وفعلاً في ٢٣ شرعت اللجنة بعقد جلسات الاستماع والتحقيق، اذ تولى التحقيق والاستجواب رئيس اللجنة السيناتور توماس والش- Senator Thomas Walsh وهو ديمقراطي من ولاية مونتانا - Montana وكان اول المستجوَبين في القضية هو وزير الداخلية فال الذي كان قد استقال من منصبه في وقتاً سابق من نفس العام، وفي شهادته أمام مجلس الشيوخ، زعم فال أنه اختار الابقاء على عقود الإيجار سريةً وذلك لحماية مواقع الموارد الوطنية القيمة، ولمنع شركات النفط التي حصلت على عقود ايجار في الحقول المجاورة من استنزاف حقل التيبوت خلسةً عبر عمليات الإنتاج المكثفة، لأنها بحفرها للمزيد من الابار سيؤدي الى تسرب الملايين من براميل النفط من حقل التيبوت الى حقولها المؤجرة. اعقب فال على منصة الاستجواب وزير البحرية دينبي(٤٥).

على الرغم من شهادة فال التي حاولت تبرير وشرعنه السرية في عقد صفقة الايجار وعدم الاعلان عنها، الا ان سير التحقيقات سرعان ما كشفت انه قد تلقى قرضاً بدون فائدة بقيمة (١٠٠٠٠٠) دولار من رجل الاعمال ادوارد دوهيني لغرض شراء مزرعة مجاورة لمزرعته في ولاية نيومكسيكو. اذ اعترف دوهيني وهو الشاهد الثالث في التحقيق امام مجلس الشيوخ (لجنة الاراضي والمسوحات) انه ارسل المبلغ اعلاه بعد ان رتبه ورزمه الى خمس رزم قيمة الواحدة منها (٢٠٠٠٠) دولار ووضعها بحقيبة سوداء بيد ابنه نيد دوهيني - Ned Dohenyالذي بدوره سلمه لفال برفقة صديقة هيو بلونكيت -Hugh Plunkett. كما اظهرت التحقيقات ان سينكلير نقل قطيعاً من الماشية من مزرعته الى مزرعة فال، وجعل شركته تسلم قرابة (٣٠٠٠٠٠) دولار على شكل سندات واموال الى صهر فال ايفرهارت(٤٦).

على اثر ما ادلى به دوهيني من معلومات،استدعت اللجنة فال مرة ثانية في كانون الثاني عام ١٩٢٤ للتحقيق معه بشأن ما نسب اليه من دوهيني وسينكلير، لكن امتنع عن

المثول امام اللجنة تحت ذريعة انه مريض، ومرضه شديد لدرجة انه لا يستطيع السير أو الوقوف، لكنه كتب رسالة الى اعضاء اللجنة رداً على ما نسب اليه، تفيد بانه لم يلتقِ بدوهيني أو سينكلير ابداً، ولم يتلقَ من اي منهما سنتاً واحداً، لا من اجل منحهم عقود الايجار النفطية ولا لأي قضية اخرى على الاطلاق" أمتناع فال عن الحضور للأدلاء بشهادته امام اللجنة هو بحد ذاته جرماً يمكن ان يعاقب عليه، لكن هذا الفعل من قبل فال دفع اعضاء اللجنة للاعتقاد ان هنالك جريمة جنائية قد حدثت ويجرى التستر عليها(٤٧).

بعد رفض فال الحضور للأدلاء بشهادته مرةً ثانية، اقتراح والش في الجلسة التنفيذية للجنة الاراضي المنعقدة في يوم السبت الموافق ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٢٤، انه سيقدم يوم الاثنين قراراً من مجلس الشيوخ سيذكر فيه "ان عقود الايجار تمت في ظل ظروف تشير الى حدوث الاحتيال والفساد والرشوه "، وسيدعو الرئيس كوليدج الى الغاء عقود ايجار حقول التيبوت دوم "ابريق الشاي" والك هيلز وبونيا فيستا واقامة دعوى قضائية في المحكمة الفدرالية وتعيين مستشار خاص لأجراء تحقيق شامل ومقاضاه المتورطين بعد ثبوت تورطهم وفق القوانين المدنية والجزائية وقد وافقت اللجنة بالأجماع على القرار(٤٨).

قبل أن يتمكن والش من تقديم القرار إلى مجلس الشيوخ بكامل هيئته للمصادقة عليه، وتحت ضغط الرأي العام والصحافة، أقدم الرئيس كوليدج بتوجيه ضربه للجنة الاراضي ومن خلفها مجلس الشيوخ وأصدر بيانًا عند منتصف ليلة يوم السبت ظهر في الصحف في اليوم التالي وهو يوم الأحد ٢٥ كانون الثاني، أعلن فيه عزمه على ترشيح اثنين من المستشارين الخاصين: جاء فيه "ليس للرئيس أن يبت في الجرم الجنائي أو يصدر أحكاما في القضايا المدنية هذه هي وظيفة المحاكم. ليس له أن يحكم مسبقاً، ولا أفعل ذلك ولكن عندما يتم الكشف عن الحقائق التي تتطلب اتخاذ إجراء لغرض تأمين إنفاذ أي من المسؤولية المدنية أو الجنائية، سيتم اتخاذ مثل هذا الإجراء، هذا هو اختصاص السلطة التنفيذية. بتوجيهاتي كانت وزارة العدل تراقب مسار الأدلة التي تم الكشف عنها في جلسات الاستماع التي أجرتها لجنة مجلس الشيوخ التي تحقق في بعض عقود إيجار حقول نفط الاحتياطيات البحرية، والتي أعتقد أنها تستدعي اتخاذ إجراء لغرض إنفاذ القانون و حماية حقوق الجمهور. وهذا ما تؤكده التقارير التي وردت إليّ من اللجنة. إذا كان هناك أي جريمة

وجب مقاضاتها. وكانت هنالك أي ممتلكات للولايات المتحدة تم نقلها أو تأجيرها بشكل غير قانوني فيجب استردادها. أشعر أنه يحق للجمهور أن يعرف أنه أثناء القيام بمثل هذا الإجراء، لا أحد محمياً ينتمي لاي حزب أو أو يشغل منصب أو أي سبب آخر كما أفهم. يشارك الرجال الذين ينتمون إلى كلا الحزبين السياسيين، وبعد أن تم إخطارهم من قبل وزارة العدل بأنه يتوافق مع السوابق السابقة، أقترح تعيين مستشار خاص رفيع المستوى من كلا الحزبين السياسيين لتقديم مثل هذا إجراءات لإنفاذ القانون. سيتم تنفيذ القانون لمقاضاة هذه القضايا في المحاكم بحيث إذا كان هناك أي ذنب ارتكب فسيعاقب الفاعل؛ وإذا كانت هناك مسؤولية مدنية فسيتم تنفيذها؛ وإذا كان هناك أي احتيال فسيتم الكشف عنه؛ وإذا كان هناك أي عقود غير قانونية سيتم إلغاؤها." في اللحظة الاخيرة قدم المدعي العام الجنرال هاري دوجيرتي-General Harry Daugherty الذي كان غير مهتماً بالقضية نفسه بأنه مؤيداً وبشدة لبيان الرئيس[٤٩] سبب عدم اهتمام دوجيرتي وذلك لأنه كانت تربطه علاقه صداقة بفال وهو احد عصبه جانج ثم اصبح رئيسها.

حظيت فكرة تعيين مستشارين خاصين باستحسان الكونغرس، ويرجع ذلك جزئيًا إلى وجود شكوك حول جدية ما إذا كان ينبغي على وزارة العدل والمدعي العام دوجيرتي في إجراء التحقيق بشفافية ومهنية[٥٠].

في الخامس والعشرين من كانون الثاني اصدر الرئيس قراراً بتعيين مستشارين خاصين وهما السيناتورين اتلي بوميرين - Atlee Pomerene من الحزب الديمقراطي، وأوين روبرتس - Owen Robertsمن الحزب الجمهوري للتحقيق في القضية واتخاذ الإجراءات المناسبة. كان اختيار الرئيس موفقاً ومثالياً نوعاً ما، فكل من أوين روبرتس وأتلي بوميرين لديهما من الخبرة المهنية اللازمة لإجراء تحقيق بمهنية وعدالة عاليتين، فلم يكن في سيرتهم الذاتية ما يشوب سمعتهما وعليه لا يمكن اخضاعهما لأي جهة أو حزب. كما ان توقيت الرئيس بتعينهما لم يكن لتشوبه شائبة لان كل من الرئيس و مجلس الشيوخ كانا مدركين ان اهتمام الرأي العام والصحافة بات منصباً على الفضيحة واجراءات الحكومة بصددها، بناءً على ذلك أصدر مجلس الشيوخ بالإجماع القرار المشترك رقم ٥٤ في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٤، والذي ينص على أن عقود الإيجار لشركة ماموث أويل وشركة بان أميركان بتروليوم

"نُفّذتا في ظل ظروف تشير إلى الاحتيال والفساد" و "تم التدخل فيها بدون سلطة" و " فيها انتهاك لقوانين الكونغرس"، وعليه كان المجلس قد وجه الرئيس بإلغاء عقود الإيجار ورفع دعوى قضائية في المحاكم الفدرالية لتحقيق في مثل هذه الإجراءات أو الإجراءات الأخرى وفق القوانين المدنية والجنائية، وتم تفويض الرئيس "أن يعين بموافقة مجلس الشيوخ مستشاراً خاصاً يكون مسؤولاً ومراقباً للمحاكم التي ستبت في القضية، وفق سياق وقانون لا يمس صلاحيات المدعي العام ووزير العدل". وتم التوقيع على قرار مشترك الذي يفوض المستشارين الخاصين الصلاحية لممارسة عملهم و ليصبح قانونًا معمول به اعتباراً من ٨ شباط . كما تمت الموافقة على آلية تمويل نفقات المستشارين وهو ايضاً قرار مشترك ينص على تخصيص مبلغ (١٠٠٠٠٠) دولار لتغطية نفقاتهم، وسيوقع من قبل الرئيس في ٢٧ شباط[٥١].

صوت مجلس الشيوخ في ١٦ شباط على اعتماد بوميرين كمستشار خاص مكلف بمتابعة التحقيق في القضية بأغلبية اصوات اعضائه وذلك عندما حصل على ٥٩ صوت مقابل ١٣ ضده، وفي اليوم التالي تمت الموافقة على روبرتس بأغلبية ٦٤ مقابل ٨ ضده،وفي ذلك اليوم ارسل وزير البحرية دينبي استقالته الى الرئيس كوليدج. في غضون شهر من موافقة مجلس الشيوخ على عليهما كمستشارين خاصين، سعى الاثنان إلى تقديم لوائح الاتهام ضد فال ودوهيني وسنيكلير[٥٢].

قبل ان يبدأ المستشارين تحقيقاتهما بالقضية، كان السيناتور روبرتس التقى رئيس لجنة الاراضي والمسوحات السيناتور والش الذي قدم له هذه النصيحة بشأن المدعي العام دوجيرتي: قائلاً " لو كنت مكان لن أعتمد على وزارة العدل لأغراض التحقيق، ولن أتوجه إلى مكتب المدعي العام للحصول على معلومات إذا كان ذلك ممكناً، إنني على قناعة بأن الرجل [دوجيرتي] سيبذل قصارى جهده لحماية نفسه وأصدقائه - ولست مخطئاً في ذلك، فالناس الذين نسعى وراءهم هم أصدقائه. ولا استبعد ان يكون لهاري دوجيرتي يد في كل عمل قذر تم من إدارة هاردينغ. هناك أسباب للاعتقاد بأن دوجيرتي، هو أحد الرجال الذين يعرفون القصة القذرة بأكملها لعقود إيجار النفط -، على أقل تقدير، وهناك أدلة كافية لتبرير الشك في أنه هو نفسه ربما استفاد منها. بالإضافة إلى ذلك انا اعتقد ان وزارة العدل ومكتب التحقيقات التابع لها الذي يدار من قبل دوجيرتي هو متورط حتى

النخاع"[٥٣]. بدا جلياً أن المدعي العام هاري إم دوجيرتي ومكتبه كان قد فقد ثقة رئيس الولايات المتحدة بهما، ويتضح ذلك من قرار الرئيس بتعيين المستشارين روبرتس وبوميرين وهما غير مرتبطين بوزارة العدل للتحقيق في القضية، ومشيراً إلى أنه لا يمكن الوثوق بدائرة المدعي العام لتحقيق في مثل هذه القضايا. ومثلما فقد دوجيرتي ثقة الرئيس كان قد فقد ثقة كونغرس الولايات المتحدة وشعبها وما حديث والش ونصحه لروبرتس اعلاه الا دليل واضح على هذا الشعور.

في ظل فقدان الثقة والاشارات المبطنة بتورط المدعي العام دوجيرتي بالقضية أو تغاضيه عمن تورط فيها على اقل تقدير، قدم دوجيرتي استقالته من منصبه للرئيس كوليدج في ٢٨ اذار عام ١٩٢٤ وليخلفه في المنصب هارلان ستون Harlan Stone-[٥٤].

المستشارين الخاصين بوميرين وروبرتس في تلك الاثناء اعدى مجموعه من الاسئلة والافكار عن التحقيق ومنها هل يمكن للمسؤولين عموميين(وزراء) التفاوض سراً على احتياطيات النفط البحرية ذات القيمة المالية الكبيرة مع شركات استثمارية؟، هل يمكن منح هذه الشركات عقود حقول الملايين من البراميل النفط الخام دون مناقصة تنافسية مقابل بناؤها صهريج فولاذي لخزنه الزيت الوقود؟ هل يمكن لوزير الداخلية ووزير البحرية إنشاء مثل هذه المستودعات في حين أن هذه السلطة لم تُسند الا لوزير البحرية بموجب تشريع خاص صدر عام ١٩١٣؟ هل يمكن في ان يجري هذا النوع من التعاملات والأعمال العامة في الخفاء؟ هل يُسمح لرؤساء الشركات بتقديم (قروض) مزعومة للوزراء الذين يتعاملون؟ هل يكون لهؤلاء المسؤولين تقديمهم للجمهور ما يبرر أن حقول احتياطات النفط لم يتم تأجيرها أثناء مفاوضات الخاصة وسريه مع رؤساء الشركات وابرام عقود الإيجار؟[٥٥].

كل هذه التساؤلات وغيرها كان هدفها واحد وهو كشف تورط المتهمين بقضية عقود ايجار التيبوت وحقلي الك هيلز وبوينا فيستا، ومن ثم الغاء العقود واسترجاع الحقول، من خلال الدعاوى الست (اثنان مدينة واربعة جزائية) التي اقامها بوميرين وروبرتس في المحاكم الفدرالية. قدمت الدعاوي المدنية واحدة في ولاية كاليفورنيا والثانية في ولاية وايومنغ، وكلتهما كانتا ناجحتين. ففي كاليفورنيا، ادان القاضي رئيس شركة بان أميركان بتروليوم ادوارد دوهيني بان دفعة مبلغ (١٠٠٠٠٠) لفال كان مشبوهاً وانوع نوع من انواع

النصب والاحتيال، وعلية امر بإلغاء عقد ايجار حقلي الك هيلز وبوينا فيستا. وكذلك فعل قاضي محكمة وايومنغ الفدرالية الذي حكم بإلغاء عقد التيبوت دون لأنه تم بطريقة احتيالية وفق آليه " ملطخة بالمحاباة والتواطئ" وكان ذلك عام ١٩٢٧. كما رفع المدعون الخاصون اربع قضايا جنائية، الاولى اتهم فيها فال ودوهيني بالتآمر والاحتيال على الولايات المتحدة، والثانية مماثلة للأولى ضد فال وسينكلير، والثالثة اتهمت فال بتقاضي الرشوة، والرابعة اتهمت دوهيني وابنه نيد بالرشوة وهذه القضايا استمرت جلسات محاكماتها على مدار ست سنوات. تمكن خلالها محامو الدفاع عن دوهيني وسينكلير من اقناع هيئة المحلفين انهما لم يقصدا الاحتيال على الولايات المتحدة، فقبلت هيئات المحلفين ان عقود الايجار تمت تحت ذريعة مساعدة وزارة البحرية وسفنها لتكون على اتم الاستعداد للحرب ولحماية امن الولايات المتحدة كما وجدت هيئة المحلفين ان دوهيني وابنه غير مذنبين بتهمة الرشوة، في حين ادانت فال بتقاضي الرشوة، وذلك لان المدعون قدموا حجج قوية الى جانب ان الادلة اثبتت النية الاجرامية لفال لتحقيق كسب غير مشروع من خلال استقلال وظيفته الرسمية(٥٦).

بعد ان ادانت هيئة المحلفين فال بتقاضي الرشوة واستغال منصبه لتحقيق الكسب الغير مشروع، وفي ٢٨ تشرين الاول من عام ١٩٢٩ حكم على فال بالسجن لمدة عام وغرامة مالية قدرها (١٠٠٠٠٠) دولار(٥٧). في حين تم تبرئة دوهيني من جرم دفع الرشوة، الا ان دوهيني لم يمتلك الوقت للاحتفال بترئته قبل صدور الحكم وتحديداً في شباط من نفس العام وجد ابنه نيد مقتولاً في قصرة الفاخر في بيفرلي هيلز- Beverly Hills بولاية جرايستون - Greystone، وقد خلص التحقيق الى ان القاتل هو صديقه القديم هيو بلونكيت،الذي انتحر بعد ان قتله، ومن المعتقد ان هيو كان خائفاً من ان السلطات سوف تتهمه هو ونيد بسبب دورهما في تسليم الحقيبة السوداء التي فيها مبلغ (١٠٠٠٠٠) دولار لفال(٥٨).

في غضون ذلك كان سينكلير قد رفض الإجابة على أسئلة لجنة الاراضي والمسوحات في مجلس الشيوخ، مدعياً أن الكونغرس ليس له الحق في التحقيق في شؤونه الخاصة. لكن تم الطعن في هذا الرفض من قبل المستشارين الخاصين بوميرين وروبرتس فرد طلب رفضه ومثل في نهاية المطاف امام المحكمة الفدرالية، لكنه حاول التهرب من الاستجواب والتلاعب بهيئة المحلفين عبر محاموا الدفاع عنه، وعلى الرغم من ان هيئة المحلفين للمحكمة الفدرالية في ولاية كولومبيا قد برئته من جرم الرشوة بسبب شهادة صهر ايفرهارت المحورية بالقضية(٥٩)،

الا ان القاضي حكم عليه بالسجن لمدة ست اشهر بتهمة ازدراء الكونغرس والتلاعب بهيئة المحلفين[٦٠].بعد الانتهاء من مجريات التحقيق بالفضيحة أعاد الرئيس إدارة حقول احتياطيات النفط والغاز مدار الفضيحة إلى وزير البحرية[٦١].

الخاتمة:

إن فضيحة أبريق الشاي هي واحده من ابرز واهم الفضائح التي عصفت بتاريخ الولايات المتحدة الاميركية الحديث، اذ كان لأصدائها وما رافق إجراءات التحقيق فيها اثر بالغ وتداعيات غاية في الاهمية، القت بظلالها على الادارة الاميركية التي عاصرتها فهي الى جانب كانت السبب الرئيسي الذي اودى بحياة الرئيس وارن ج.هاردينغ، كانت قد اسهمت في تراجع شعبية وحطت من سمعت ادارته الى الابد، لكونها اطاحت بأبرز وزراء حكومته المتورطين فيها فأستقال على اثرها وزير البحرية والداخلية وكذلك فعل المدعي العام للولايات المتحدة، قبل ان تؤدي الى ادانة وزير الداخلية البرت فالكون فال ويودع السجن على اثرها لمدة عام وغرامة قدرها (١٠٠٠٠٠) دولار بعد ثبوت تعاطيه الرشوة، واستغلال منصبه لتحقيق الكسب الغير مشروع.

إذ كانت هذه الفضيحة شاهداً حياً ومثالاً صارخاً على خيانة الامانة والجشع وانتهاك القانون والتهرب والتستر على الخروقات والتلاعب بالمال العام من قبل سياسيين كان من المفترض انهم شرفاء موثوق بهم، الا انهم خانوا الأمانة والحكومة والشعب الذي وثق بهم.

كما ان المسار الدراماتيكي الذي حدثت به الفضيحة اظهر درجة صارخة من ممارسة السلطة والنفوذ السياسي لتحقيق مكاسب شخصية. كما ابرز قوة وتأثير اصحاب النفوذ والثروات الكبيرة على رجالات ومؤسسات الدولة. وهو مسار المخططين والمنفذين لها، الذي عد الاخطر على رفاهية الفرد الاميركي وديمقراطية حكومته، الا ان مؤسسات تلك الحكومة وما تبقى فيها من رجالات امتازوا بالمهنية هم من نجحوا في ابعاد هذا الخطر، وكشفوا عن من تورط بها وادانوه، فأناروا بفعلهم هذا شعلة العدالة وان رأيناها نحنُ انها خافته، لأنها اطاحة بالسياسيين الذين كانوا بالسلطة وعفت عن اصحاب المال والنفوذ، وهذا لم يكن كافياً لتبرأ الامة الاميركية واداراتها المتعاقبة من الفساد ومخططاته والقائمين عليه فيما بعد.

هوامـش البحث

١) **ثيودور روزفلت:** سياسي وعسكري أمريكي، وهو الرئيس السادس والعشرين للولايات المتحدة الأميركية، ولد عفي مدينة نيويورك ٢٧ تشرين الأول ١٨٥٨، وبعد أن تلقى تعليمه الثانوي في نيويورك، التحق بكلية هارفارد في أيلول ١٨٧٦، إذ درس روزفلت القانون تخرج عام ١٨٨٠، عاد روزفلت إلى نيويورك، لممارسة القانون (المحماة) اختاره الرئيس ماكينلي ليكون وزيراً للحربية في نيسان ١٨٩٧. وشارك في الحرب الأمريكية الإسبانية في نيسان ١٨٩٨ وإذ أعد روزفلت البحرية الأمريكية لمقابلة الأسطول الإسباني، في عام ١٩٠٠ عينه الرئيس ويليام ماكينلي نائباً له وبعد اغتيال الأخير، اختير روزفلت لمنصب الرئيس، توفي عام ١٩١٩. للتوسع ينظر:

- Harold Howland، Theodore Roosevelt and His Times: A Chronicle of the Progressive Movement، Yale University Press، New Haven، CT، 1921، Pp. 2- 10 ; Lewis L. Gould، Theodore Roosevelt، Oxford University Press، New York، 2012، Pp. 3 - 8،18،20

٢) **ويليام ماكينلي:** سياسي جمهوري أميركي وهو الرئيس الأميركي الخامس والعشرون للولايات المتحدة الأميركية، ولد بمدينه نيلس بولاية اوهايو في٢٩ كانون الثاني عام ١٨٤٣، نال شهادة البكالوريوس في القانون عام ١٨٦٧، أصبح عضواً في الكونغرس ١٨٧٧ لغاية عام ١٨٩١،ثم عين حاكماً عاماً لولاية اوهايو عام ١٨٩٣. خاض الحرب الاسبانية الأميركية ١٨٩٨ وانتصر فيها واحتلت قواته كوبا وغوام وبورتوريكو توفي في مدينة بوفالو بنيويورك في ١٤ ايلول عام ١٩٠١ للتوسع ينظر:

- اودو زاوتر، رؤوساء الولايات المتحدة الاميركية منذ عام ١٧٨٩ حتى اليوم،ط١،دار الحكمة،لندن، ٢٠٠٦،ص١٦٥-١٧١.

3) John H. Moor، America Changing Times،A Brief History،New York،1980،P.460; Herring،Hubert.، A History of Latin America from the beginnings to the present، 2th Edi، Ottawa، 1961، Pp.220-221.

٤) **الفريد ثاير ماهان:** خبير جيوستراتيجي وعسكري اميركي ولد في ٢٧ أيلول عام ١٨٤٠ في مدينة ويست بوينت في نيويورك، التحق بالأكاديمية البحرية أنابوليس عام ١٨٥٦ وتخرج منها عام ١٨٥٩،اذ كان الطالب الوحيد في تاريخ أنابوليس الذي أنهى الدورة الكاملة التي استمرت أربع سنوات في غضون عامين، عين كضابط صف في البحرية الأمريكية كان ماهان مؤلفاً تخصص في التاريخ العسكري والبحري، خلال المدة من ١٨٨٣-١٨٨٥،عين عام ١٨٨٦ رئيساً للكلية الحربية وبقى في منصبه حتى عام ١٨٩٥، تقاعد ماهان من البحرية في نهاية القرن لكنه واصل مسيرته المهنية الأكاديمية والعامة. شغل منصب رئيس الجمعية التاريخية الأميركية في عام ١٩٠٢ ثم اصبح رئيساً للجنة الشؤون البحرية في عام ١٩٠٨، الف عشرين كتاباً عن التاريخ البحري والسياسة البحرية. عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في

أغسطس ١٩١٤، توقع ماهان بثقة الزوال النهائي لألمانيا والقوى المركزية الأخرى لأن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى سيطرتان على الممرات البحرية. توفي ألفريد ثاير ماهان في الأول من كانون الأول عام ١٩١٤. للتوسع ينظر:

- Donald W. Mitchell، History of the Modern American Navy: From 1883 through Pearl Harbor، New York، 1946، Pp. 121 - 122 ; Donald H. Dyal، Historical Dictionary of the Spanish American War، Greenwood Press، Westport، CT، 1996، Pp. 199 - 200.

٥) بيير رونوفان، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠ – ١٩٤٨، تعريب نور الدين حاطوم، مشق،١٩٥٩.ص٥٢٠-٥٢١

٦) **زيت الوقود:** يعرف بأسم الزيت الثقيل أو الوقود البحري أو القبو أو زيت الفرن أو زيت الغاز. هو أحد الأجزاء الناتجة عن عملية التقطير المجزأ للنفط الخام. وبصفة عامة هو أي منتج نفطي سائل ثقيل يحرق في الفرن أو المرجل لتوليد الحرارة أو لتوليد الطاقة الكهربائية أو التحريكية. للتوسع ينظر:

- https://en.wikipedia.org/wiki/Fuel_oil

7) Paul Johnson،modern times: A history of world from the 1920 to the year 2000،Harper Collins، 2006،Pp.42-43

٨) **ويليام هاورد تافت:** سياسي أميركي، وهو الرئيس السابع والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في ولاية اوهايو في ١٥ أيلول عام ١٨٥٧، التحق بالمدرسة الثانوية في سينسيناتي. ثم درس الحقوق في جامعة سينسيناتي وتخرج منها في عام ١٨٨٠، بعد تخرجه عمل تافت في مكتب محاماة الخاص بوالده. لكن سرعان ما تم تعيينه مساعد المدعي العام في مقاطعة هاميلتون، وهو المنصب الذي شغله للمدة من ١٨٨١ إلى عام ١٨٨٣ تم تعيينه في منصب قاضي في محكمة أوهايو العليا عام ١٨٨٧، وهو المنصب الذي شغله والده ذات مرة. ثم شغل منصب المدعي العام في محكمة الاستئناف بالدائرة الفيدرالية السادسة للمدة من ١٨٩٢ إلى عام ١٩٠٠. في عام ١٩٠١ اصبح حاكماً على الفلبين، قبل ان يعينه الرئيس روزفلت وزيراً للحرب عام ١٩٠٤، دعمه الرئيس روزفلت للترشح للرئاسة وفاز بها عام ١٩٠٩، خسر انتخابات عام ١٩١٣ أمام مرشح الديمقراطيين ويلسون، اصبح رئيس القضاة التاسع المحكمة العليا عام ١٩٢١ – ١٩٣٠، وبقى في المنصب حتى مرض وتوفي عام ١٩٣٠. للتوسع ينظر:

- Earl L. Shoup, The Life and Times of William Howard Taftm Western Reserve University, 1940،Pp.142-147; Index to the William Howard Taft Papers, LIBRARY OF CONGRESS. PRESIDENTS' PAPERS INDEX SERIES، VOLUME 1, WASHINGTON: 1972;

٩ (**ودرو ويلسون:** سياسي اميركي ديمقراطي، هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأميركية، ولد في مدينة ستاونتون بمقاطعة هيوستن بولاية فرجينيا في ٢٨ كانون الاول ١٨٥٦، وهو من عائلة متمكنة، درس التاريخ والفلسفة بجامعة برنس تاون عام ١٨٧٩ والقانون بجامعه فرجينيا ١٨٨٢، وفي عام ١٨٨٦ حصل على درجة دكتوراه في العلوم السياسية عن اطروحته الموسومة (حكومة الكونغرس)، فدخل

الحياة العملية التي أهلته مع تدريسه في الجامعة للحصول على لقب بروفسور، ثم اصبح عام ١٩٠٢ وعلى مدى ثماني سنوات رئيساً لجامعة برنستون وله عدة مؤلفات في التاريخ والسياسة، كان عضواً في الحزب الديمقراطي وهو من المؤيدين للرأسمالية الأمريكية، عين حاكماً في نيو جرسي للمدة ١٩١١-١٩١٤ ورشحه الحزب للرئاسة وفعلاً تولاها ١٩١٦-١٩٢١،حاز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩١٩،توفي في ٣ شباط ١٩٢٤. للتوسع ينظر:

- Testimony of classmate E.P. Davis in Josephus Daniels، The Life of Woodrow Wilson، 1856-1924. Chicago: John C. Winston Co.، 1924; Po. 1-50.;

- اودو زاوتر،المصدر السابق، ص ١٨٧-١٩٦.

10) Cherny، Robert W. "Graft and Oil: How Teapot Dome Became the Greatest Political Scandal of its Time". History Now. Gilder Lehrman Institute of American History. Archived from the original on July 9، 2010. Retrieved May 27، 2010; Phil Roberts، The Pacific Northwest Quarterly، Vol. 190 No. 3 (Summer 1999) p. 163.

11) Leslie E. Bennett، One Lesson From History: Appointment of Special Counsel and the Investigation of the Teapot Dome Scandal، New york،2016،P.3.

١٢) **تيبوت - دوم:** هو تكوين صخري رسوبي مميز على شكل ابريق شاي في مقاطعة ناترونا بولاية وايومنغ، أطلق اسمه على حقل نفط قريب منه، كان محوراً فضيحة ابريق الشاي، وهي فضيحة الرشوة خلال الإدارة الرئيس الاميركي وارن ج.هاردينغ.للتوسع ينظر:

- https://en.wikipedia.org/wiki/Teapot_Rock.

13) Charles River، Watergate & the Teapot Dome Scandal: The History and Legacy of America's Most Notorious Government Scandals،New York،2009،P.5.

١٤) **وارن ج. هاردينغ:** سياسي ودبلوماسي أميركي، وهو الرئيس التاسع والعشرون للولايات المتحدة الاميركية، ولد في مدينة بلومينج جروف بولاية اوهايو في ٢ تشرين الثاني عام ١٨٦٥، تلقى هاردينغ تعليمه الاولي والثانوي وتعلم اساسيات الصحافة في مسقط رأسه، قبل ان يلتحق بجامعة اوهايو عام ١٨٧٩ ليدرس الصحافة اذ تخرج منها عام ١٨٨٢. انتخب عام ١٨٩٩ عضواً في مجلس شيوخ اوهايو،اذ شغل هذا المنصب لغاية عام ١٩٠١، ثم اصبح نائب حاكم ولاية اوهايو ١٩٠٣-١٩٠٤. عرف عن هاردينغ استغلال منصبه السياسي لتحقيق المحسوبية والكسب الغير مشروع ففي عام ١٩٠٥ كان قد استغل منصبه كحاكم وعين اخته مديرةً لمدرسة للمكفوفين. انتخب عام ١٩١٤ عضواً في مجلس الشيوخ الاميركي، قبل ان ينتخب رئيساً للولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٢٠، على الرغم من انه كان ودوداً ومحبوباً من قبل الجميع، الا ان شبهات الفساد حامت حوله منذ توليه الرئاسة عندما عين المقربين منه في عدة وزارات، اذ يتفق المؤرخون ان لا هو ولا وزرائه كانوا يمتلكون مؤهلات قيادة حقيقة للمناصب التي تولوها، اذ تقول سكرتيرته الخاصة في هذا الصدد "ان هاردينغ لم يكن رجلاً ذو مؤهلات فكريه أو الخبرة التي يحتاجها

المنصب الذي شغله". كما انه لديه ولع بتعيين اصدقائه من السياسيين من دائرة لعبه البواكر ونوادي القمار أو ما يعرفون ب"عصابه اوهايو جانج- The Ohio Gang. وكان وزير الداخلية البرت فالكون فال احد اعضاء هذه العصابة،الذي كان ضالعاً في واحدة من ابرز فضائح الادارات الاميركية ان لم تكن اشهرها وهي فضيحة تيبوت دوم - Teapot Dome Scandal بعد فضيحة ووترغيت - Watergate Scandal ربما يكون أفضل ما يمكن قوله عن هاردينغ هو أنه يبدو أنه كان على وعي بعيوبه أذق ال ذات مرة: "أنا لست لائقًا لهذا المنصب ولا يجب أن أكون هنا". توفي عام ١٩٢٤. للتوسع ينظر:

- David H. Stratton، Tempest Over Teapot Dome، the Story of Albert B. Fall، Pacific Northwest Quarterly، Vol. 190 No. 3 (Summer 1999) p. 163; Russell، Thomas The illustrious life and work of Warren G. Harding، twenty-ninth President of the United States. the University of Wisconsin-Madison.،1923. p. 51.; Warren G. Harding: The American Presidents Series: The 29th President، 1921-1923 Hardcover - January 7، 2004; John W. Dean، Arthur M. Schlesinger Jr. Warren G. Harding" The American Presidents 29"، New york،2016.; Jordan Michael Smith، Warren G. Harding and Carrie Fulton Phillips، his longtime mistress and sexy pen pal. Credit...Left، July 7، 2014:In New york Times.

15) Leslie E. Bennett،Op،Cit.،P.4.

١٦) البرت باكون فال: سياسي جمهوري اميركي،ولد بمدينة فرانكفورت بمقاطعة فرانكلين بولاية كنتاكي في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٨٦١. تلقى تعليمه الاولي بمدية ناشفيل بولاية تنيسي، حصل على بكالوريوس قي القانون عام ١٨٨٣، وليقبل على اثرها في نقابة المحامين عام ١٨٩١. اصبح عضواً في مجلس نواب ولاية نيومكسيكو ١٨٩١-١٨٩٣. ثم عضواً في مجلس النواب الاقليمي ١٨٩٢-١٨٩٣، ثم قاضياً في المحكمة الفدرالية العليا في ولاية نيومكسيكو ١٨٩٣- ١٨٩٦.عاد بعد ذلك للعمل في مجلس النواب الاقليمي ١٨٩٧-١٩٠٤. ثم شغل منصب المدعي العام ١٩٠٧-١٩١٠. ثم انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية نيومكسيكو ١٩١٢ واستمر في مجلس الشيوخ حتى عام ١٩٢١ عندما عين وزيراً للداخلية في عهد الرئيس وران ج. هاردينغ،هذا المنصب الذي استقال منه في ٤ اذار ١٩٢٣ على اثر تورطه بفضيحة ابريق الشاي. التي استأنف التحقيق بها من قبل مجلس الشيوخ والمستشارين الخاصين الذين عينهما الرئيس كوليدج،ادين بتهمة تقاضي الرشوة في تشرين الثاني عام ١٩٢٩،وحكم علية بالسجن لمدة عام وغرامة مالية قدرها (١٠٠٠٠٠) قضى منها (٩) اشهر في سجن ولاية نيو مكسيكو قبل ان يطلق سراحه،توفي آل باسو بولاية تكساس عام ١٩٤٤.للتوسع ينظر:

-https://en.wikipedia.org/wiki/Albert_B._Fal

17) McCartney، Laton. The Teapot Dome Scandal: How Big Oil Bought the Harding White House and Tried to Steal the Country. New York،Pp.22-28.

18) David H. Stratton، Op،Cit.،P.163.

19)Ibid.; Study.com، Teapot Dome Scandal: Definition، Summary & Facts،In: www.study.com/academy/lesson/teapot-dome-scandal-definition-summary-facts. html

20) David H. Stratton، Op،Cit.،P.163.

21)Ibid.،Pp.163-164

22) Leslie Bennett، Intern for the Independent Counsel Statute Project، One Lesson From History، Appointment of Special Prosecutor and the Investigation of the Teapot Dome Scandal.

٢٣) **ادوارد ل.دوهيني:** رجل اعمال اميركي، ولد في مدينة فوند دو لاك بولاية ويسكونسن في ١٠ آب عام ١٨٥٦، ينتمي لاسرة اميركية ذو اصول ايرلندية،أكمل دوهيني دراسته الابتدائية في مسقط رأسه، وبعد ان تخرج من الجامعة عام ١٨٧٣ عمل دوهيني في هيئة المسح الجيولوجي الاميركية. وفي عام ١٨٨٠ بدء العمل في مناجم التعدين عن المعادن،اذ عمل في منجم بلاك رينج في جنوب غرب ولاية نيومكسيكو.بعدها عمل في التعدين مستثمراً ما لديه من اموال وخبره في هذا المجال وكانت اولى استثماراته في حقل ماونت شيف غرب كينغستون عام ١٨٨٦. وفي عام ١٨٩١ غادر ولاية نيومكسيكو وانتقل الى لوس انجلوس وكاليفورنيا حيث بدء اكتشاف النفط وازهرت اعماله. واثناء وجوده في لوس انجلوس اكتشف وجود النفط، فحفر اول بئر في لوس انجلوس عام ١٨٩٣. وسرعان ما حقق دوهيني ثروة طائلة مكنته من زيادة وتوسيع استثماراته.فأسس اولى شركاته للتنقيب عن النفط عام ١٩٠٠ التي حصلت على اولى استثماراتها في هذا المجال في المكسيك عندما حفرت اول بئر عام ١٩٠١،وخلال الثورة المكسيكية كان دوهيني قد وسع استثمارات شركته في المكسيك وزادت معها ارباحه.اسس دوهيني شركة Pan American Petroleum and Transport Company (PAT) في الولايات المتحدة عام ١٩١٠، التي كانت تمتلك وكان مقرها كاليفورنيا وهي تمتلك متلكت الشركة ٦٠٠.٠٠٠ فدان (٢٤٠.٠٠٠ هكتار) من الأرض تبلغ قيمتها حوالي ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار وحصلت على ٨٠٠.٠٠٠ فدان إضافية (٣٢٠.٠٠٠ هكتار) في المكسيك في تشرين الاول عام ١٩١٩. شوهت سمعة دوهيني بعد تورطه إلى حد ما بسبب الرشوة دُفعت إلى وزير الداخلية ألبرت ب. فال في عام ١٩٢١. و قدرها ١٠٠٠٠٠ دولار من اجل الحصول على عقد إيجار لحقول احتياطات النفط وهما الك هيلز وبوينا فيستا في ولاية كاليفورنيا قدرت مساحتها بـ(٣٠٠٠٠) فدان.توفي دوهيني في ٨ ايلول عام ١٩٣٥ عم عمر ناهز التاسعة والسبعين.للتوسع ينظر:

- https://en.wikipedia.org/wiki/Edward_L._Doheny

24) Leslie Bennett، Op،Cit.،P.6.

٢٥) **هاري اف. سنكلير** رجل اعمال ومستثمر اميركي ثري ولد في مدينة ويلينج بولاية فرجينيا في ٦ تموز عام ١٨٧٦، نشأ وترعرع وتلقى تعليمه الاولى والثانوي في مدينة اندبندس بولاية كنساس.درس الصيدلة في جامعة كنساس وتخرج منها عام ١٨٩٨.عمل بعد تخرجه من الجامعة في تجارة الادوية آبان المدة ١٨٩٨-

١٩٠١ لكنه لم يحقق النجاح الذي كان يصبوا اليه.وعلى اثر ذلك دخل مجال النفط (صناعة النفط)،ففي بداية دخوله هذا المجال عمل سمساراً لتأجير معدات الحفر والتنقيب،ثم ما لبث ان اصبح منقباً ومنتجاً له عندما بدأ في حفر اول بئر في ولاية اوكلاهوما وبدء التكرير والتسويق. وفي عام ١٩١٦ قام بتوحيد مصالحه في شركة Sinclair Oil and Refining Corporation التي أعيدت تسميتها لاحقًا باسم شركة Sinclair Consolidated Oil Corporation)، ومقرها في مدينة نيويورك. في غضون بضع سنوات أصبح منتجًا مستقلاً رئيسيًا للنفط في جميع أنحاء العالم. وخلال الحرب العالمية الأولى خدم في مجلس الدفاع الوطني، وهو مجلس يقدم المشورة بشأن تعبئة المواد الخام والصناعة للمجهود الحربي. ثم ما لبث ان تورط في فضيحة ابريق الشاي عام ١٩٢٢، وذلك عندما قام وزير الداخليه ألبرت ب. فال، إدارة وارن جي هاردينغ، بتأجير حقل احتياطي نفط تيبوت دوم في ولاية وايومنغ، لشركته وهي شركة ماموث أويل مقابل رشوة مالية لكن المحكمة لم تثبت تورطه بدفع الرشوة. لكنها ادانته بأزدراء المحمكة ومجلس الشيوخ وحكمت عليه بالسجن لمدة(٦) اشهر عام ١٩٢٩. توفي عام ١٩٥٦.للتوسع ينظر:

- https://www.britannica.com/biography/Harry-F-Sinclair

26) John Stuart Mill: A Biography Cambridge: Cambridge University Press، 2004 ;Leslie Bennett، Op،Cit.،Pp.5-6.

27)Ibid.; Leslie Bennett، One Lesson From History: Appointment of Special Prosecutor and the Investigation of the Teapot Dome Scandal، Intern for the Independent Counsel Statute Project.

28) Ibid.

29) Lamar Waldron، The Hidden History. Berkeley، California، Counterpoint publishers.2012،Pp.61-62

30).....، Bill of Rights in action، Constitutional Rights Foundation،Volume 24،Number4،Spring 2009،P.2.

31) Leslie Bennett، Op،Cit.،P.7.

32) Ibid.

33) Ibid.

34) Ibid.

35) Ibid.

36) New World Encyclopedia، Teapot Dome Scandal In:
www.newworldencylopedia.org/entry/Teapot_Dome_Scandal

37) Charles River،Op،Cit،.P24;. Daniel B. Moskowitz، Members of the Senate Public Lands Committee dug into the Teapot Dome scandal،1927.P.1-2.

38).....، Bill of Rights in action، Constitutional Rights Foundation،Volume 24،Number4،Spring 2009،Pp.2-3.

39) Teapot Dome Scandal، History.Com editors

40)Ibid.

41) Charles River،Op،Cit،.P26

42) Ibid.

٤٣) **كاليفن كوليدج:** سياسي جمهوري اميركي الرئيس الثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في تموز عام ١٨٧٢ في ولاية بلايموث، تخرج من كلية امهبرست عام١٨٩٥ بعد حصوله على شهادة القانون، مارس المحاماة في ولاية ماساشوتس وأخيراً أنتخب حاكماً لها عام ١٩١٨،دخل الحياة السياسية من خلال ارتباطه بالحزب الجمهوري،رشح لمنصب نائب الرئيس عام ١٩٢٠ وفاز بالمنصب،نجح في الوصول الى منصب الرئاسة في ٣ آب ١٩٢٣ أثر وفاة الرئيس هاردينغ، رشح لرئاسة الولايات المتحدة في انتخابات عام ١٩٢٤ وفاز بها واستمرت رئاسته الى عام ١٩٢٨،، وتميزت فترة حكمه بأستبعاد الولايات المتحدة عن عصبة الأمم وزيادة الدفاع عن المصالح التجارية الأمريكية ومطالبة الحلفاء بتسديد ديون الحرب، توفي في ٥ كانون الثاني ١٩٣٣للتوسع أنظر:

- Arges W. Schara، All the president plus، New york، 1978،P. 114 ; Encyclopedia Americana،Vol.7، Pp.738-740.

44) Leslie Bennett، Op،Cit.،Pp.9-10.

45) Teapot Dome Scandal، History.Com editors، Leslie Bennett، Op،Cit.،P. 10.

46) D.J. Gribbin، Completion report exploratory well no. 1-G-10 at Naval Petroleum Reserve No. 3، Natrona County، Wyoming: Casper، 1952، p. 1-20; Teapot Dome Scandal، History.Com editors.

47)……، Bill of Rights in action، Constitutional Rights Foundation،Volume 24،Number4،Spring 2009،P.3.

48) Leslie Bennett، Op،Cit.،P.10; Werner، M.R. and John Starr. Teapot Dome،Viking Press، New York. 1959.Pp.55-57.

49) Leslie Bennett، Op،Cit.،p.11.

50)Ibid.

51) Ibid،P.13.; Laton McCartney، The Teapot Dome Scandal New York: Random House، 2008.Pp.67-71.

52) Leslie Bennett، Op،Cit.،P.19.

53)Ibid،Pp19-20.

54) Ibid،P.22.

55) Francis X. Busch، Enemies of the State. Indianapolis: Bobbs Merrill Company Inc،New York، 1954،Pp.36-39.

56)……، Bill of Rights in action، Constitutional Rights Foundation،Volume 24،Number4،Spring 2009،Pp.3-4.

٥٧) أستأنف فال القرار الحكم في ٧نيسان عام ١٩٣١، لكن محكمة الاستئناف ايدت الحكم والإدانة. فارسل على اثر ذلك الى السجن الاصلاحي في ولاية نيومكسيكو لقضاء مدة حكمه.للتوسع ينظر

- Leslie Bennett، Op،Cit.،P.32.

58) Teapot Dome Scandal، History.Com editors

٥٩) للتوسع حول شهادة ايفرهارت صهر فال ودورها في تبرئة سينكلير ينظر:

- Leslie Bennett، Op،Cit.،Pp.30-32.

60) Teapot Dome Scandal، History.Com editors.

61) Leslie Bennett، Op،Cit.،Pp.32-33.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً – الوثائق:

- Index to the William Howard Taft Papers، LIBRARY OF CONGRESS • PRESIDENTS' PAPERS INDEX SERIES، VOLUME 1، WASHINGTON: 1972.

ثانياً – الكتب باللغة العربية والمعربة:

١. اودو زاوتر،رؤوساء الولايات المتحدة الاميركية منذ عام ١٧٨٩ حتى اليوم، الطبعة الاولى، دار الحكمة،لندن،.٢٠٠٦

٢. بيير رونوفان، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠ – ١٩٤٨، تعريب نور الدين حاطوم، دمشق،١٩٥٩.

ثالثاً: الكتب باللغات الاجنبية:

1978، New york، All the president plus،1.Arges W. Schara

2.Bill of Rights in action, Constitutional Rights Foundation. Volume 24, Number4, Spring 2009.

3.D.J. Gribbin، Completion report exploratory well no. 1-G-10 at Naval Petroleum Reserve No. 3، Natrona County، Wyoming: Casper، 1952.

4.Daniel B. Moskowitz، Members of the Senate Public Lands Committee dug into the Teapot Dome scandal،1927.

5.David H. Stratton، Tempest Over Teapot Dome، the Story of Albert B. Fall، Pacific Northwest Quarterly، Vol. 190 No. 3 (Summer 1999).

6.Donald H. Dyal، Historical Dictionary of the Spanish American War، Greenwood Press، Westport، CT، 1996.

7.Donald W. Mitchell، History of the Modern American Navy: From 1883 through Pearl Harbor، New York، 1946.

8.Earl L. Shoup، The Life and Times of William Howard Taft، Western Reserve University،1940.

9.Francis X. Busch، Enemies of the State. Indianapolis: Bobbs Merrill Company Inc،New York، 1954

10.Harold Howland، Theodore Roosevelt and His Times: A Chronicle of the Progressive Movement، Yale University Press، New Haven، CT، 1921.

11.John H. Moor، America Changing Times،A Brief History،New York،1980،

12.John Stuart Mill: A Biography Cambridge: Cambridge University Press، 2004.

13.John W. Dean، Arthur M. Schlesinger Jr. Warren G. Harding" The American Presidents 29"، New york،2016.

14.Herring،Hubert.، A History of Latin America from the beginnings to the present،2th Edi،Ottawa،1961.

15.Lamar Waldron، The Hidden History. Berkeley، California، Counterpoint publishers.2012.

16.Laton McCartney، The Teapot Dome Scandal New York: Random House، 2008.

17.Leslie Bennett، Intern for the Independent Counsel Statute Project، One Lesson From History، Appointment of Special Prosecutor and the Investigation of the Teapot Dome Scandal.

18.Lewis L. Gould، Theodore Roosevelt، Oxford University Press، New York، 2012.

19.McCartney، Laton. The Teapot Dome Scandal: How Big Oil Bought the Harding White House and Tried to Steal the Country. New York.

20.Paul Johnson،modern times: A history of world from the 1920 to the year 2000،Harper Collins، 2006.

21.Russell، Thomas The illustrious life and work of Warren G. Harding، twenty-ninth President of the United States. the University of Wisconsin-Madison.،1923.

22. Werner، M.R. and John Starr. Teapot Dome،Viking Press، New York. 1959.

رابعاً - المقالات والبحوث باللغات الاجنبية:

1. Gilder Lehrman Institute of American History. Archived from the original on July 9، 2010. Retrieved May 27، 2010.

2. Jordan Michael Smith، Warren G. Harding and Carrie Fulton Phillips، his longtime mistress and sexy pen pal. Credit...Left، July 7، 2014:In New york Times.

3. Testimony of classmate E.P. Davis in Josephus Daniels، The Life of Woodrow Wilson، 1856-1924. Chicago. John C. Winston Co.، 1924.

خامساً - المواقع على شبكة المعلومات الالكترونية:

1. Study.com، Teapot Dome Scandal: Definition، Summary & Facts ،In: www.study.com/academy/lesson/teapot-dome-scandal-definition-summary-facts.html.

2. Teapot Dome Scandal، History.Com editors.

سادساً - الموسوعات باللغات الاجنبية:

1. Encyclopedia Americana،Volume.7

2. en.wikipedia.org.

3. New World Encyclopedia،

4. www.britannica.com